الأمم المتحدة

A/AC.109/2005/5

الجمعية العامة

Distr.: General
23 February 2005
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

برمودا

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – معلومات أساسية	١-٣	٣
ثانيا – القضايا الدستورية والسياسية والقانونية	٤-١٢	٣
ثالثا – الميزانية	١٣-١٨	٥
رابعا – الاقتصاد	١٩-٣٢	٦
ألف – لمحة عامة	١٩-٢١	٦
باء – الخدمات المالية	٢٢-٢٤	٧
جيم – السياحة	٢٥-٢٨	٨
دال – البناء	٢٩-٣٠	٩
هاء – النقل والاتصالات	٣١-٣٢	١٠
خامسا – المسائل العسكرية	٣٣	١٠
سادسا – الأحوال الاجتماعية	٣٤-٤٤	١٠

230305 230305 05-24694 (A)
0524694

ألف – لمحة عامة	٣٤	١٠
بـاء – العمل	٣٥-٣٦	١١
جيم – التعليم	٣٧-٣٨	١١
دال – الصحة العامة	٣٩-٤١	١٢
هاء – الجريمة	٤٢-٤٤	١٢
سابعا – العلاقات مع المنظمات الدولية/الترتيبات الدولية	٤٥	١٣
ثامنا – الوضع السياسي للإقليم في المستقبل	٤٦-٦٠	١٣
ألف – موقف الدولة القائمة بالإدارة	٥١-٥٩	١٥
بـاء – نظر الأمم المتحدة في الموضوع	٦٠	١٧

أولا – معلومات أساسية

١ – تقع برمود [(١)] في الجزء الغربي من المحيط الأطلسي، على بعد نحو ٩١٧ كيلومترا شرقي ساحل ولاية نورث كارولاينا بالولايات المتحدة الأمريكية. ويتألف الإقليم من ٨ جزر رئيسية و ١٣٠ جزيرة أصغر حجما. وأكبر هذه الجزر هي الجزيرة الكبرى، أو الجزيرة الرئيسية. والمدينتان الرئيسيتان هما هاملتون، العاصمة، وسانت جورج.

٢ – وحتى وقت قريب، كان يُعتقد أن برمودا قد اكتشفت في عام ١٥٠٣. ولكن المؤرخين المحليين يعتقدون الآن أن الملاح الإسباني خوان دو برموديز كان أول من اكتشف برمودا في عام ١٥٠٥. وبناء على هذه الأدلة التاريخية الجديدة، ستجري في عام ٢٠٠٥[(٢)] الاحتفالات بذكرى مرور ٥٠٠ عام على اكتشاف برمودا، التي كان من المقرر أصلا الاحتفال بها في عام ٢٠٠٣. وفي عام ١٦٠٩، استوطن برمودا مجموعة من المستعمرين الإنكليز وفي عام ١٦١٠، تم جلب أول دفعة من العبيد للعمل في المزارع والغوص بحثا عن اللؤلؤ. وفي عام ١٦٢٠، عقد أول برلمان بعد أن منح التاج المستعمرة حكما ذاتيا محدودا. وفي عام ١٩٦٨، منحت برمودا حكما ذاتيا داخليا ودستورا جديدا. وفي عام ١٩٩٥، أجري استفتاء على مسألة الاستقلال. وشارك في الاستفتاء ٥٨,٨ في المائة من مجموع الناخبين الذين يحق لهم التصويت، وهي نسبة ضئيلة بمقاييس برمودا، وصوت ٧٣،٦ في المائة منهم ضد الاستقلال.

٣ – ووفقا لتعداد السكان عام ٢٠٠٠، ارتفع عدد سكان برمودا بنسبة ٦ في المائة منذ التعداد الأخير الذي أجري عام ١٩٩١، فأصبح ٠٨٩ ٦٢ نسمة. وارتفع عدد السكان الذين وُلدوا في الخارج بنسبة ١٢ في المائة، وهم الآن يشكلون ٣٠ في المائة من السكان. وازداد حجم القوة العاملة إلى ٨٧٨ ٣٦ نسمة، أي بزيادة ١١ في المائة خلال العقد. ويشكل السكان المنحدرون من أصل أفريقي ٦٠ في المائة بينما تبلغ نسبة السكان المنحدرين من أمريكيا الشمالية أو من أوروبا ٤٠ في المائة. والإقليم يتميز بكثافة سكانية عالية (قرابة ١ ١٨٠ نسمة لكل كيلومتر مربع). وهو مدرج أيضا في قائمة البلدان ذات أعلى نسبة سكان حضر، إذ يعيش ١٠٠ في المائة من السكان في مناطق حضرية.

ثانيا – القضايا الدستورية والسياسية والقانونية

٤ – برمودا إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويتضمن دستور برمودا، الذي أُقرَّ في عام ١٩٦٨ وعُدل في الأعوام ١٩٧٣ و ١٩٧٩ و ١٩٨٩ و٢٠٠١ و ٢٠٠٣، أحكاما تتعلق بحماية الحقوق والحريات

الأساسية للفرد. وتقوم الملكة وحكومة المملكة المتحدة بتعيين الحاكم، بعد التشاور مع رئيس الوزراء. ويتولى الحاكم المسؤولية عن الدفاع والشؤون الخارجية، والأمن الداخلي، والشرطة. ونظام حكم برمودا نظام برلماني. وتتألف حكومة برمودا من الحاكم، ونائب الحاكم، ومجلس وزراء، وهيئة تشريعية مؤلفة من مجلسين هما مجلس النواب، الذي يتألف من ٣٦ عضوا ينتخبون انتخابا مباشرا لمدة ٥ سنوات، ومجلس شيوخ يتألف من ١١ عضوا معينا. ويعين الحاكم خمسة من أعضاء مجلس الشيوخ، بناء على مشورة رئيس الوزراء، وثلاثة بناء على مشورة زعيم المعارضة، وثلاثة حسب تقديره الشخصي. ولدى الإقليم كتيبة دفاع تضم ٧٠٠ فرد؛ ويخضع البالغون من الذكور للتجنيد الإجباري لمدة ثلاث سنوات بدون تفرغ يؤدون خلالها تدريبات عسكرية أسبوعية ويلتحقون بمعسكر سنوي. ولديها قوة شرطة تتألف من نحو ٤٥٠ شرطيا متفرغا وعدة مئات من رجال الشرطة الاحتياطيين غير المتفرغين. وقد تولى حاكم برمودا، جون فريكر، منصبه في نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

٥ - ويستند القانون والنظام القضائي لبرمودا إلى القانون العام الإنكليزي، ومبادئ المساواة، والقانون الوضعي الإنكليزي الساري منذ عام ١٦١٢، والقوانين التي سنَّها برلمان برمودا منذ ذلك الحين. وجهاز القضاء هيئة مستقلة عن الحكومة، ولا يجري انتخاب أعضائه بل يتم تعيينهم بناء على مشورة رئيس القضاة. وتوجد ثلاث محاكم عاملة في برمودا، وهي المحكمة الابتدائية، والمحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف.

٦ - وتوجد في الإقليم ثلاثة أحزاب سياسية رئيسية. وكان حزب العمال التقدمي أول حزب يؤسسه السكان السود في برمودا في عام ١٩٦٣ ليكون ممثلا لهم وليشارك في السلطة في نظام سياسي واقتصادي خاضع لسيطرة السكان البيض. وشكل البيض في عام ١٩٦٤ حزب برمودا المتحد المعارض لسياسات حزب العمال التقدمي. أما الحزب الليبرالي الوطني فيسعى إلى انتهاج سياسة وسط بين الحزبين الآخرين. ويجري اختيار رئيس الوزراء من حزب الأغلبية وهو يرأس مجلسا وزاريا يتألف من ١٤ عضوا، على أقصى تقدير، من أعضاء الهيئة التشريعية.

٧ - ويتعين على ناخبي برمودا، لكي يشاركوا في الانتخابات أو الاستفتاءات، ألا تقل أعمارهم عن ١٨ عاما. ولا بد وأن يكونوا برموديين إما بحكم الولادة وإما بحكم القانون، أو غير برموديين مقيمين منذ أمد بعيد من مواطني الكومنولث البريطاني، ويسجَّلون أنفسهم سنويا للتصويت منذ عام ١٩٧٩. ويحصل على الجنسية بصورة تلقائية جميع الأطفال الذين يولدون في برمودا، باستثناء من ولدوا في برمودا لأب أو أُم لم يكن أي منهما برموديا بحكم الولادة أو القانون.

٨ - ويعطي قانون أقاليم ما وراء البحار الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٢ الجنسية البريطانية لشعوب أقاليم ما وراء البحار، بما في ذلك الشعب البرمودي. ويسمح هذا القانون للبرموديين بحمل جوازات سفر بريطانية، وبالعمل في أي مكان في الاتحاد الأوروبي.

٩ - وأسفرت الانتخابات العامة الأخيرة التي جرت في عام ٢٠٠٣ عن فوز حزب العمال التقدمي بالسلطة لولاية ثانية. ويشغل أعضاء الحزب الآن ٢٢ مقعدا في مجلس النواب. ويشغل حزب برمودا المتحد المقاعد الـ ١٤ المتبقية. ورئيس الوزراء هو ألكسندر سكوت.

١٠ - وكما جاء في ورقة العمل المقدمة في العام الماضي (A/AC.109/2004/14، الفقرتان ١٠ و ١١)، جرت انتخابات عام ٢٠٠٣ بموجب نظام انتخابي جديد نصت عليه التعديلات الدستورية ومراسيم التنفيذ لعام ٢٠٠٣، والذي استعاض عن التقسيم غير المتساوي لعشرين مقعدا مزدوجا ب ٣٦ مقعدا مفردا موزعا بالتساوي بين الأعضاء. كما استحدث النظام الجديد مبدأ ''صوت واحد لكل مواطن''. ويجب أن تعقد الانتخابات المقبلة قبل عام ٢٠٠٨.

١١ - وكما ورد أيضا في ورقة العمل المقدمة في العام الماضي (A/AC.109/2004/14، الفقرتان ١٣ و ٥٢)، بعد الخلاف الذي ثار بشأن الإجراء الذي اتبع لإدخال التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٣ وانتقادات حزب برمودا المتحد بأن المشاورات العامة لم تكن كافية، طلب حاكم برمودا في أواخر عام ٢٠٠٣ من عامة الشعب أن يعطي رأيه في كيفية تعديل الدستور. وفي شباط/فبراير عام ٢٠٠٤، قدمت الحكومة بيانا إلى الحاكم عن التعديل الدستوري[٣].

١٢- وطوال عام ٢٠٠٤، استمر النقاش السياسي والمناقشات العامة حول مسألة استقلال برمودا. وفي آذار/مارس عام ٢٠٠٤، أدرج رئيس وزراء الإقليم مسألة استقلال برمودا في جدول الأعمال الرسمي للحكومة[٤]. وفي كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٤، شكلت الحكومة لجنة استقلال برمودا (انظر الفرع سابعا).

ثالثا - الميزانية

١٣ - عرض وزير المالية ميزانية برمودا للعام المالي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ في شباط/فبراير ٢٠٠٤.

١٤ - وذكر الوزير أنه فيما يتعلق بالعام المالي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، فإن تكلفة مجمل الأضرار التي تسبب بها إعصار فابيان الذي اجتاح برمودا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (انظر الفقرة ٢١

أدناه) تقدر بمبلغ يتراوح بين ١٦٠ و ١٨٠ مليون دولار. وخسر قطاع الفنادق بصورة مؤقتة ٢٠ في المائة من قدرته، فأسفر ذلك عن ارتفاع قصير الأجل في البطالة الهيكلية، وأثر ذلك سلبا على قطاعات مرتبطة به. كما ألحق الإعصار الدمار بقطاع الزراعة، فتكبد المزارعون خسائر قُدرت بمبلغ يتراوح بين مليوني وثلاثة ملايين دولار.

١٥ - ونقحت نفقات الحكومة للعام المالي ٢٠٠٤ فارتفعت من ٦٤٢,٩ مليون دولار إلى ٦٤٣,٢ مليون دولار لتغطية التكاليف غير المتوقعة لإعصار فابيان ولتحويل مبلغ ٣،٥ ملايين دولار بصورة استثنائية إلى هيئة برمودا النقدية. ونقحت إيرادات الحكومة لنفس الفترة فارتفعت من ٦٥٠ مليون دولار إلى ما يقدر بمبلغ ٦٦٦ مليون دولار.

١٦ - ويبلغ مجموع مصروفات الحكومة المخطط لها للسنة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ٦٦٠,٢ مليون دولار. وتتصل الزيادة في المصروفات، بالمقارنة مع التقديرات الأصلية للعام السابق، بقرارات التحكيم لزيادة مرتبات موظفي القطاع العام عام ٢٠٠٣. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥، اقترحت الحكومة جباية إيرادات تبلغ ٦٩٣,٩ مليون دولار.

١٧ - وتتوقع الحكومة أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي لبرمودا بنسبة تتراوح بين ٢ و ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٤.

١٨ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، أعلنت الحكومة أنها تعتزم إعادة التفاوض على مبلغ ٧٥ مليون دولار من ديونها من خلال قرض خاص مدته عشر سنوات. ومن المتوقع أن يبلغ مجموع ديون الحكومة بنهاية آذار/مارس ٢٠٠٥، ٢١٦ مليون دولار، أو نحو ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يقل بنسبة ٢ في المائة عن سقف الاقتراض الذي فرضته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية[٥].

رابعا - الاقتصاد

ألف - لمحة عامة

١٩ - تفتقر برمودا إلى الموارد الطبيعية، بالمعنى المتعارف عليه، والتي يمكن الاستناد إليها في بناء اقتصاد تتوافر له مقومات الاستمرار. وقد اعتمدت الجزيرة تاريخيا على موقعها وجمال مناظرها الطبيعية، واكتسبت شهرة في مجال السياحة. وتشكل الخدمات المالية والأعمال التجارية الدولية والسياحة القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وتمثل معظم حصيلة الإقليم من النقد الأجنبي. وقد أثبت تعداد السكان لعام ٢٠٠٠ في إحصاءاته أن برمودا قد انتقلت من اقتصاد ثنائي يقوم على السياحة والأعمال التجارية الدولية إلى اقتصاد يستند إلى الخدمات المالية الخارجية وتدعمه صناعة السياحة. ويلعب القطاع العام دورا كبيرا في اقتصاد برمودا.

وتستخدم الحكومة أكثر من ١٣ في المائة من القوة العاملة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتوجد صناعة تحويلية وزراعة على نطاق محدود، وبناء على ذلك فإنها لا تسهم كثيرا في اقتصاد برمودا. ويشمل قطاع الصناعة التحويلية المحلي الطباعة، وتجهيز الأسماك، وإصلاح السفن، والحرف المتصلة بالسياحة، وصناعة الطلاء. وهناك قيود تحد من النشاط الزراعي لصغر حجم الأراضي المتاحة للزراعة. وتُزرع بعض الخضراوات والحمضيات، وكذلك الزهور لأغراض التصدير. واكتسب قطاع البناء أهمية أكبر حيث استخدم ٦,٩ في المائة من مجموع القوة العاملة في عام ٢٠٠٠، بالمقارنة مع ٣,٢ في المائة في الصناعة التحويلية. وتستورد برمودا ٩٠ في المائة من احتياجاتها الغذائية. ويحدد انفتاح برمودا على الاقتصاد العالمي وقوة روابطها باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بصورة عامة نمط نموها الاقتصادي.

٢٠ - بلغ تكافؤ قوة الشراء للناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣ نحو ٢,٣٣ بليون دولار، وبلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي قرابة ٢ في المائة وتكافؤ قوة الشراء للفرد الواحد ٠٠٠ ٣٦ دولار، وهو أعلى معدل في العالم[٦]. وفي الوقت ذاته، فإن ارتفاع تكلفة المعيشة في برمودا يضعها في المرتبة التاسعة في قائمة البلدان ذات أعلى قوة شراء[٧]. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، ارتفع معدل التضخم في برمودا إلى ٣,٩ في المائة، مما يمثل أعلى معدل بلغه التضخم خلال ١٤ عاما. واستنادا إلى مجلة Economic Intelligence Unit، يمكن أن يُعزى ارتفاع معدل التضخم إلى ''شدة ارتفاع حرارة الاقتصاد'' التي أذكاها النمو السريع لقطاع الأعمال الدولي، فضلا عن ارتفاع تكاليف الصحة والتعليم والنقل[٨].

٢١ - وكما ورد في ورقة العمل المقدمة في العام الماضي (A/AC.109/2004/14)، اجتاح برمودا في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٣ إعصار فابيان، والذي كان أشد إعصار يجتاح الإقليم خلال أكثر من خمسين عاما. وكان للإعصار تأثير اجتماعي واقتصادي كبير على البلد، ولا سيما على قطاعي السياحة والزراعة (انظر الفقرة ١٤ أعلاه). بيد أن الحالة الاقتصادية السليمة، فضلا عن قوة قطاع التأمين، استنادا إلى وزير المالية، امتصت صدمة الإعصار[٩].

باء - الخدمات المالية

٢٢ - كما جاء في ورقة العمل المقدمة في العام الماضي (A/AC.109/2004/14، الفقرتان ٢١ و ٢٢)، لم يُسمح للمصارف الأجنبية حتى عام ٢٠٠٣ بالعمل في برمودا، فخلق ذلك شبه احتكار مارسته المصارف المحلية على الأعمال التجارية الدولية بالنسبة للزبائن في الخارج. وفي عام ٢٠٠٣، وبعد أن غيرت حكومة برمودا القانون الذي يحد من الملكية الخارجية، قام

مصرف برمودا بشراء المصرف البريطاني ''شركة هونغ كونغ وشانغهاي المصرفية'' HSBC بمبلغ ١,٣ بليون دولار[١٠].

٢٣ - وتمثل برمودا أحد المراكز المالية والتجارية البحرية الرائدة في العالم، وثالث أكبر سوق للتأمين. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، ظل قطاع الأعمال التجارية الدولية الذي يشمل التأمين وإعادة التأمين وإدارة الصناديق المشتركة لاستثمار الأموال، يهيمن على الاقتصاد. ولا تزال برمودا أهم مركز عالمي لشركات التأمين الأسيرة وشركات إعادة التأمين. إضافة إلى ذلك، تقوم برمودا بتطوير أعمال الاستئمان وتوفير الخدمات لصناديق الاستثمار المشتركة ولمديري الأصول.

٢٤ - ويتمتع القطاع المالي في برمودا بتنظيم جيد. وليس ثمة مصرف مركزي في برمودا؛ بل إن الهيئة النقدية لبرمودا هي السلطة التنظيمية للمصارف وللشركات الاستئمانية. وتتمتع هذه الهيئة بسلطات واسعة، تشمل سلطة إجراء استعراض إشرافي موقعي لشركات التأمين الطويل الأجل في برمودا. وكما ورد في ورقة العمل المقدمة في العام الماضي (A/AC.109/2004/14، الفقرة ٢٥)، في عام ٢٠٠٣، أشار صندوق النقد الدولي إلى ضرورة زيادة تحسين عمليتي الإشراف والتنظيم في الإقليم. وتعتزم الحكومة تعديل التشريعات ذات الصلة بحيث تُدفع في المستقبل رسوم التراخيص مباشرة إلى هيئة النقد لبرمودا عوضا عن دفعها كما هو الحال الآن إلى الحكومة، مما يسمح لها بقدر أكبر من الاستقلال عن الحكومة طبقا لتوصيات صندوق النقد الدولي[١١]. وبذلت الحكومة جهودا إضافية لمكافحة غسل الأموال في عام ٢٠٠٤ فزادت عدد موظفي وحدة التحقيقات المالية لبرمودا من خمس موظفين إلى ١٣ موظفا، بناء على التوصيات التي قدمتها وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث بعد دراسة الاستعراض الذي أجرته شركة كلينفيلد بيت مارويك وغورديلر للنظام[١٢].

جيم - السياحة

٢٥ - كما ورد في ورقة العمل المقدمة في العام الماضي (A/AC.109/2004/14، الفقرة ٢٦)، شهد قطاع السياحة في برمودا هبوطا منذ الثمانينات بسبب ازدياد حدة المنافسة التي واجهها من أماكن سياحية أكثر رخصا ونمو السياحة بالسفن السياحية، فضلا عن التقلب الذي شهده الاقتصاد الدولي. واستنادا إلى معلومات قدمتها السلطة القائمة بالإدارة في عام ٢٠٠٤، فإن صناعة السفر والسياحة في برمودا ستدر نسبة ٦,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وستخلق ٢٣١ ٣ فرصة عمل، في حين سيولد اقتصاد السفر والسياحة بشكل أعم نسبة ٢٤,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويخلق ٣٣٣ ١٠ فرصة عمل[١٣].

٢٦ - وفي عام ٢٠٠٤، زار برمودا ٠٠٠ ٤٨٠ سائح، وكان هذا العدد يمثل انخفاضا هامشيا بالمقارنة مع عام ٢٠٠٣. وخلال عام ٢٠٠٤، ارتفع عدد القادمين جوا بنسبة ٥ في المائة تقريبا عن مستوى عام ٢٠٠٣. بيد أن انعدام وصول السفن السياحية ''الكبيرة'' ساهم في الانخفاض العام في أعداد السائحين[١٤].

٢٧ - وفي بداية عام ٢٠٠٤، ذكرت مجلة Economic Intelligence Unit أن عدد العمال في صناعة الفنادق انخفض بنسبة ١٩,٥ في المائة بسبب تأثيرات إعصار فابيان وإغلاق فندقين كبيرين لإعادة ترميمهما[١٥].

٢٨ - واستنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، واصلت الحكومة في عام ٢٠٠٤ اتخاذ تدابير لتنشيط قطاع السياحة. وقامت بالتفاوض على عدة طرق جوية جديدة وشرعت في الترويج لبرمودا كوجهة سفر في بلدان مختارة من أوروبا[١٦].

دال - البناء

٢٩ - يستفيد قطاع البناء في برمودا من استثمارات القطاعين الخاص والعام. وفي عام ٢٠٠٤، تواصل الأداء الجيد في قطاع البناء مع تنبؤ بعض المحللين الصناعيين باستمرار هذا المنحى لمدة ٥ سنوات أخرى[١٧].

٣٠ - ورغم قوة قطاع البناء، لا يزال الإسكان يعاني من مشكلة في الإقليم. إذ إن عملية بناء مساكن جديدة غير قادرة على مواكبة الحاجة للإسكان، وثمة افتقار واضح للسكن الميسور التكلفة. ولا تزال أسعار المساكن في ارتفاع مطرد، وهذا يحرم فئة من السكان من شراء منازل. وفي محاولة لحل هذه المشكلة، أعلن وزير المالية في الخطاب الخاص بميزانية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ عن مبادرة لتوفير السكن الميسور التكلفة. وقد أسفرت المبادرة عن إقامة شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص من أجل بناء ٢٠٠ مسكن على موقع قاعدة سابقة للولايات المتحدة (انظر أيضا الفرع رابعا أدناه). ومن المزمع بيع نصف تلك المساكن بأسعار السوق وستدعم جزئيا النصف الآخر من المساكن المزمع بيعه بأسعار دون سعر السوق. ويتوقع الانتهاء من المشروع في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وهو يعامل معاملة مشروع تجريبي قد تحذو حذوه مشاريع أخرى مماثلة. وفي نفس الوقت، انتقد حزب برمودا المتحد المعارض الحكومة على إطلاق المشروع بموجب مرسوم وزاري عوضا عن تنظيمه من خلال عملية التخطيط[١٨].

هاء – النقل والمواصلات

٣١ – تمتاز شبكات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية في برمودا بدرجة جد عالية من الجودة. إذ توجد في الجزيرة شبكة تتكون من ٢٢٥ كيلومترا من الطرق العامة المعبّدة و٤٠٠ كيلومتر آخر من الطرق الخاصة. ومنذ عام ١٩٨٠، ارتفع عدد السيارات المرخّص لها بالسير على طرق برمودا بنسبة ٧٠ في المائة.

٣٢ – وأفيدَ بأن خدمات المطارات قد تحسنت تحسنا كبيرا في السنوات الأخيرة. وهناك رحلات جوية منتظمة وثابتة تربط بين برمودا من جهة والولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة من جهة ثانية.

خامسا – المسائل العسكرية

٣٣ – كما ورد في ورقات العمل السابقة (A/AC.109/2000/13، الفقرات ١٧ إلى ٢١؛ و A/AC.109/2001/15، الفقرتان ٣٥ و ٣٦؛ و A/AC.109/2002/13، الفقرتان ٤٠ و ٤١)، و A/AC.109/2004/14 الفقرتان ٣٦ و٣٧)، تلقت حكومة برمودا في عام ٢٠٠٢ مبلغ ١١ مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية كجزء من تسوية إنهاء اتفاق أراضي قاعدة الولايات المتحدة. وأفاد وزير المالية في بيانه الخاص بميزانية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، بأن الحكومة تخطط لاستثمار مبلغ التسوية في صيانة وإصلاح جسر لونغبيرد، وتوفير السكن للمشردين، وضخ كم هائل من الأموال في صندوق المعاشات التقاعدية للمساهمين، وتقديم الأموال للهيئة الوطنية للأدوية ومؤسسة برمودا لتنمية الأعمال التجارية الصغيرة والمركز الوطني للرياضة، مع الاحتفاظ بمبلغ ٣ ملايين دولار كاحتياطي عام (انظر الفقرتين ٢٨ و ٢٩ أعلاه)[١٩].

سادسا – الأحوال الاجتماعية

ألف – لمحة عامة

٣٤ – كما ورد في ورقة العمل المقدمة في العام الماضي (A/AC.109/2003/13، الفقرتان ٤٢ و ٤٣)، رغم أن مستوى الناتج المحلي الإجمالي لبرمودا يعد من بين أعلى المستويات في العالم، فإن تقويم أوجه التفاوت في الثروة في الجزيرة لا يزال واحدا من أولويات الحكومة الحالية. ووفقا لتعداد السكان عام ٢٠٠٠، استمرت أوجه التفاوت في الدخل القائمة على أساس العرق ونوع الجنس والجنسية. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، واصلت الحكومة بذل الجهود من أجل تنفيذ برنامجها الاجتماعي الشامل، مع التركيز على التنمية المستدامة

والتمكين الاقتصادي والإسكان وبناء قوة عاملة ذات مهارة وتعليم عاليين، وتنمية الشباب، فضلا عن التركيز على المسنين وتوفير الأمن الشخصي وتحسين نوعية الحياة التي يعيشها مواطنو برمودا. وقد كشفت ميزانية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ عن ارتفاع نسبة الإنفاق العام على مبادرات اجتماعية متصلة بالمواطنين المسنين والمساكن الميسورة التكلفة[٢٠].

باء – العمل

٣٥ – تشير نتائج الدراسة الاستقصائية السنوية المتعلقة بالعمالة المنشورة في عام ٢٠٠٤ إلى وجود انخفاض هامشي في المعدل العام للعمالة في برمودا بنسبة ٠,٤ في المائة في عام ٢٠٠٣. ولكن العمالة ارتفعت في نفس الوقت في قطاع الأعمال التجارية الدولية بنسبة ٥,٣ في المائة وفي القطاع العام والقطاع العقاري بنسبة ٢ في المائة[٢١].

٣٦ – ومع توافر العمل لجميع البرموديين تقريبا واستفادتهم جميعا من نظام المعاشات التقاعدية، باتت معظم المسائل المتعلقة بالعمل منصبة على نوعية الأعمال المتاحة وتأثير العمال الأجانب في سوق العمل البرمودية. وكما ورد في ورقة العمل المقدمة في العام الماضي (A/AC.109/2004/14، الفقرة ٣٩)، فقد حددت الحكومة في عام ٢٠٠١ مدة تصاريح العمل الممنوحة للأجانب بست سنوات ، مع استثناء الموظفين الأساسيين الذين يمكنهم الحصول على تصاريح عمل مدتها تسع سنوات ومع إعفاء بعض فئات الوظائف من هذه القيود. وخلال عام ٢٠٠٤، أعلنت الحكومة عن إستثناء فئات إضافية من الوظائف.

جيم – التعليم

٣٧ – التعليم في برمودا إلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٦ سنة، ومجاني في المدارس الحكومية. ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة مرتفع، حيث إن ٩٨ في المائة من جميع الذكور ، و ٩٩ في المائة من الإناث ممن بلغوا سن الخامسة عشرة وما فوق يستطيعون القراءة والكتابة. وتوجد ٣٩ مدرسة حكومية (٣٠ ابتدائية و ٥ إعدادية و ٢ ثانوية ومدرستان لذوي الاحتياجات الخاصة)، إضافة إلى عدة مدارس خاصة. ولا توجد في برمودا جامعات تمنح درجات أكاديمية. وتقدم الحكومة سنويا عددا من المنح الدراسية للشبان البرموديين الذين تقبلهم الجامعات في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة. كما تساهم في تقديم المنح الدراسية المصارف المحلية وكبريات مكاتب المحاماة والشركات الدولية التي توجد مقارها في برمودا. وفي ظل الخطة الوطنية لضمان التعليم التي بدأتها الحكومة في عام ١٩٩٤، لا يحرم أي طالب برمودي مؤهل للالتحاق بالجامعة من فرصة مواصلة التعليم بسبب افتقاره للمال.

٣٨ - وترى برمودا في ارتفاع مستوى التعليم بين سكانها ركنا أساسيا من أركان المزايا النسبية التي تتمتع بها بالمقارنة مع غيرها من المراكز الأجنبية. ووفقا لتعداد السكان عام ٢٠٠٠، يحمل ٢٠ في المائة من سكان برمودا شهادات جامعية، بينما ينقطع نحو نصف طلاب المدارس الحكومية في برمودا عن الدراسة دون الحصول على شهادة المدرسة الثانوية. كذلك كشف تعداد السكان عام ٢٠٠٠ عن وجود تباين خطير بين الطلاب البيض الملتحقين بالمدارس الخاصة (ثلاثة أرباع الطلاب) والطلاب السود الملتحقين بنظام التعليم الحكومي. وينعكس هذا التفاوت العرقي في مستويات التعليم في التوظيف في قطاع الأعمال التجارية الدولية. ولزيادة تحسين نوعية التعليم، شرعت الحكومة في إجراء استعراض وإصلاح جذريين[٢٢].

دال - الصحة العامة

٣٩ - يتولى الأطباء الخصوصيون وثلاث عيادات صحية حكومية تقديم الرعاية الطبية. وتتقاضى المستشفيات رسوما عما تقدمه من رعاية، كما أن التأمين الصحي إلزامي لجميع العاملين. وتغطي ضريبة المستشفيات تكلفة الخدمات التي تقدمها المستشفيات للأطفال دون سن السادسة عشرة. ويدفع المعوزون الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة ٢٠ في المائة من التكاليف التي تتقاضاها المستشفيات. وتفيد رابطة التأمين الصحي في برمودا بأن تكاليف الرعاية الصحية قد ارتفعت بنسبة مائة في المائة خلال العقد المنصرم بسبب التوسع في استخدام التكنولوجيا وشيخوخة السكان وازدياد مطالب المرضى. ووفقا للمعلومات المستقاة من السلطة القائمة بالإدارة، افتتح في عام ٢٠٠٤ المركز الجديد لموارد أمراض السرطان التابع لرابطة أمراض السل والسرطان والصحة.

٤٠ - كذلك في عام ٢٠٠٤، صدر قانون المجلس الصحي لبرمودا لعام ٢٠٠٤، ويقضي بإنشاء مجلس صحي يتولى الإشراف على الرعاية الصحية في الإقليم وتوجيهها.

٤١ - وتفيد مجلة ''الإيكونومست'' أن برمودا تحتل المرتبة السادسة في العالم من حيث نسبة الإصابة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي عام ٢٠٠٤، حذر الأطباء من أن الاتصال الجنسي قد حل محل استعمال حقن المخدرات بوصفه السبب الرئيسي في انتقال عدوى متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في برمودا[٢٣].

هاء - الجريمة

٤٢ - كما ورد في ورقة العمل المقدمة في العام الماضي (A/AC.109/2003/13- الفقرة ٤٦)، شهدت برمودا نشاطا إجراميا ملحوظا في عام ٢٠٠٣ شمل نسبة عالية من الجرائم

المرتبطة بالمخدرات تصدت لها الحكومة باتخاذ تدابير لتعزيز الخدمات التي تقدمها الشرطة. وتواصل ارتفاع معدل الجريمة العنيفة في عام ٢٠٠٤. ويُعزى الارتفاع الملحوظ في معدل الجريمة إلى عنف العصابات التي تضم شبابا محرومين. وأوردت الصحافة المحلية أنباء عن تنظيم عدد من المنتديات الأهلية طوال عام ٢٠٠٤ في إطار الاستجابة لارتفاع معدل الجريمة بغرض التصدي للمشكلة. كما تعالت نداءات السياسيين المعارضين تطالب بوضع تشريعات للتصدي بحزم أكبر للجرائم العنيفة وبتشديد العقوبات المفروضة على الجرائم المرتكبة ضد أفراد الشرطة[٢٤].

٤٣ - وفي أواخر عام ٢٠٠٤، صدرت أول إدانة بموجب قوانين برمودا لمكافحة غسل الأموال. وعقب إدانة صراف في أحد المصارف لضلوعه في غسل عائدات الاتجار في المخدرات، أصدرت الشرطة بيانا يفيد بأن الإدانة تنطوي على رسالة فحواها أنه لن يكون هناك تساهل في مسألة غسل العائدات المتأتية من الجريمة[٢٥].

٤٤ - واضطرت الحكومة خلال العام لمواجهة عدد من الأوضاع السياسية الصعبة. ففي عام ٢٠٠٢، أجري تحقيق في ادعاءات عن انتشار الفساد في شركة إسكان برمودا التي تديرها الحكومة، عندما اكتشف وجود دفعات غير عادية لمتعهدين. وانتهى التحقيق في عام ٢٠٠٤ بتوجيه اتهام إلى شخص واحد فقط ولم توجه التهمة إلى أي سياسي بصورة مباشرة. وفي عام ٢٠٠٤، واجهت الحكومة أيضا صعوبات تتعلق بمشروع مدرسة بيركلي عندما طرحت تساؤلات بشأن مشروعية بعض الإجراءات المتصلة بالمتعهدين[٢٦].

سابعا - العلاقات مع المنظمات الدولية/الترتيبات الدولية

٤٥ - كما ورد في ورقات العمل المقدمة في الأعوام الماضية (A/AC.109/2002/15، الفقرة ٦٣ و A/AC.109/2003/13 و A/AC.109/2004/14، الفقرتان ٤٨ و ٤٩)، كانت برمودا تريد رفع مستوى مركزها كمراقب في الجماعة الكاريبية وأن تصبح عضوا منتسبا من أعضاء المنظمة. وفي عام ٢٠٠٣، وافقت المملكة المتحدة على أن ترفع برمودا من مستوى عضويتها، بشرط أن يمتنع ممثل حكومة برمودا عن بحث أي قضية خاضعة للنقاش في الجماعة الكاريبية ولها تأثير مباشر على العلاقات الخارجية والدفاع والأمن وألا تؤيد برمودا أي بيان صادر عن المنظمة في أي من هذه المسائل[٢٧].

ثامنا - الوضع السياسي للإقليم في المستقبل

٤٦ - في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٥، أنشأت الحكومة لجنة استقلال برمودا. وقد أنشأت اللجنة لتحقيق هدف محدد يتمثل في التثقيف والإعلام وتشجيع بحث ومناقشة

موضوع استقلال برمودا ويجب أن تنهي اللجنة أعمالها في موعد أقصاه تموز/يوليه ٢٠٠٥. وأعربت الحكومة عن التزامها بأن تكون اللجنة مستقلة عن الحكومة وتمثل المجتمع البرمودي على نطاق أوسع[٢٨]. وتتألف اللجنة من ١٤ عضوا يقوم رئيس الوزراء بتعيينهم وتضم ممثلين عن الاتحادات والمنظمات والأفراد. ورفض حزب برمودا المتحد المعارض العضوية الرسمية في اللجنة. بيد أن مسؤولين سابقين في الحزب شاركا بصفتهما الشخصية[٢٩]. وستعقد اللجنة خلال فترة عملها البالغة ستة أشهر اجتماعات عامة، وستتلقى بيانات وتعد تقريرا سيساعد الحكومة في وضع نهج إزاء قضية الاستقلال.

٤٧ - ولا تزال آلية تحديد رغبات شعب برمودا بالنسبة للاستقلال واحدة من المسائل الرئيسية للنقاش الجاري في الإقليم وتفترق إزاءها الأحزاب السياسية الرئيسية. ورغم أن حزب العمال التقدمي يعتبر إجراء انتخابات عامة هو الآلية المفضلة، فإن حزب برمودا المتحد المعارض يرى أن إجراء استفتاء هو الآلية المناسبة الوحيدة لتحديد ما يفضله الشعب في مسألة تقرير المصير[٣٠]. واستنادا إلى تقارير صحفية، طلب ممثلو الأقاليم إلى وزير أقاليم ما وراء البحار البريطاني أثناء اجتماع المجلس الاستشاري السادس لأقاليم ما وراء البحار الذي عقد في لندن في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٤ في ما إذا كانت المملكة المتحدة تؤيد ممارسة الأقاليم لحقها في تقرير المصير ''بناء على انتخابات أو استفتاء'' وفي ما إذا كانت إحدى هاتين الآليتين ''خيارا أو أملاً''. واعترف الوزير أن المملكة المتحدة ليست لديها سياسة واضحة في هذه المسألة في ذلك الوقت ودعا الأقاليم إلى تقديم بيانات خطية بشأن القضية بغية مناقشتها في اجتماع المجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار[٣١].

٤٨ - واستنادا إلى تقارير صحفية، يتصل عدد من المسائل الرئيسية المطروحة في مناقشة موضوع الاستقلال بالكيفية التي سيؤثر فيها تغيير المركز السيادي لبرمودا على العلاقات القائمة لبرمودا مع المملكة المتحدة. فلبرمودا علاقات تاريخية وإدارية قوية مع بريطانيا ومن خلالها مع أوروبا. وفي الوقت ذاته، فإن برمودا تقيم علاقات اقتصادية وثقافية قوية للغاية مع الولايات المتحدة الأمريكية[٣٢].

٤٩ - وثمة مسألة متصلة أخرى تتمثل في مواطنية المملكة المتحدة وما يترتب عليها من حقوق في حرية الانتقال في الاتحاد الأوروبي والتي منحت للمواطنين البرموديين بناء على قانون أقاليم ما وراء البحار للمملكة المتحدة لعام ٢٠٠٢. وثمة قطاعات من الشعب يساورها القلق من أن تتأثر هذه الحقوق إذا اختار البرموديون الاستقلال[٣٣].

٥٠ - وهناك مسألتان أُخريان ذاتا أهمية بشأن علاقة برمودا مع المملكة المتحدة ستتأثران من جراء تغيير مركزها وهما مسألتا الدفاع والأمن. ففيما يتعلق بحماية برمودا من عدوان

أجنبي، قال نائب حاكم برمودا ''إنه سيكون متاحا لأي إقليم أن يطلب إلى المملكة المتحدة أن تواصل هذا الترتيب، والذي ربما كان قائما قبل الاستقلال، حتى لفترة زمنية محدودة. وبوسع كتيبة الدفاع أن تطلب الحفاظ على علاقاتها مع كتيبة أنجيليا الملكية''. وذكرت ورقة موقف لحكومة سابقة لحزب برمودا المتحدة عن الأمن الداخلي والدفاع إمكانية إبرام معاهدة صداقة مع المملكة المتحدة أو كندا أو الولايات المتحدة لمساعدة برمودا في الدفاع عن نفسها إذا ما استقلت[٣٤].

ألف – موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥١ – قال ممثل المملكة المتحدة في بيان أدلى به في الجلسة الثالثة للجنة الرابعة، المعقودة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة (انظر A/C.4/59/SR.3)، إن بلاده ترحب مجددا، بصفتها الدولة القائمة بالإدارة لعشرة أقاليم من أصل ١٦ إقليما مدرجا في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بإطلاع اللجنة على آخر التطورات التي جرت منذ آخر اجتماع لها.

٥٢ – وقال إن الشراكة بين المملكة المتحدة وأقاليمها فيما وراء البحار آخذة في النمو. ويمثل الاجتماع السنوي السادس للجنة الاستشارية لأقاليم ما وراء البحار، الذي عُقد برئاسة بيل رامل، وزير أقاليم ما وراء البحار، منتدى لإجراء حوار بين رؤساء الوزراء المنتخبين بطريقة ديمقراطية ونظرائهم من الأقاليم ووزراء حكومة المملكة المتحدة. والاجتماع الذي عُقد في عام ٢٠٠٤ أتاح فرصة ثانية لإجراء مناقشات حول العلاقة بين المملكة المتحدة والأقاليم، وبشأن مسائل التحديث الدستوري، والتنمية المستدامة، بما في ذلك الحكم الصالح والمسائل البيئية ومسائل أخرى تتصل بالالتزامات الدولية للمملكة المتحدة.

٥٣ – وذكر الممثل أن السيد رامل قام بزيارتين مفيدتين إلى إقليمين هما جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزر فيرجن البريطانية خلال العام الماضي. وقد مكنته هاتان الزيارتان من الاجتماع بطائفة من الأشخاص في الإقليمين والحصول على معلومات أفضل بصورة مباشرة عنهما. كما أنه استطاع أن يجري مناقشات حول طائفة واسعة من المسائل مع الممثلين المنتخبين في إقليميهما.

٥٤ – وأشار إلى أن المملكة المتحدة رحبت بما يحرز من تقدم في عملية الاستعراض الدستوري. وأجرى مسؤولون من المملكة المتحدة مناقشات مفيدة ومثمرة خلال العام الماضي مع ممثلي مونتسيرات وسانت هيلنا وجزر تركس وكايكوس. وفي سانت هيلنا، أُعد مشروع دستور وتجري مشاورات واسعة النطاق بشأنه. وطُرحت مقترحات إصلاح

دستوري لجبل طارق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ولم تحدد تواريخ حتى الآن لإجراء محادثات رسمية.

٥٥ - وإذ تدرك المملكة المتحدة محدودية الموارد الموجودة في عدد من الأقاليم، لذا فإنها تواصل دعم مشاريع في شتى الميادين لزيادة القدرات المحلية وتشجيع التنمية المستدامة والحكم الصالح. وتتراوح المشاريع بين التنويع الاقتصادي وإصلاح التشريعات الناظمة لرعاية الطفل والأسرة وإجراء دراسة حول بدائل أحكام الحضانة.

٥٦ - وأشار إلى أن ممثل المملكة المتحدة قال في عام ٢٠٠٣ إنه من المتوقع أن تقدم وزارة الخارجية والكومنولث وإدارة التنمية الدولية أموالا إضافية لدعم الأعمال البيئية في الأقاليم وتنفيذ مواثيق البيئة لأقاليم ما وراء البحار، الموقعة عام ٢٠٠١. ويتولى هذا المشروع البيئي المشترك لأقاليم ما وراء البحار تمويل ٢٣ مشروعا جديدا خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، من بينها ثلاثة مشاريع تشكل مبادرات مشتركة بين عدة أقاليم. وتشمل هذه المشاريع إصلاح الموئل، ودراسة الموارد الحية الطبيعية وبناء قدرات المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

٥٧ - وأعرب عن أسفه لسوء ما عانته مجددا بلدان البحر الكاريبي من جراء الأعاصير، وتطرق في سياق حديثه عن الأقاليم إلى الدمار الذي ألحقه إعصار إيفان بجزر كايمان، رغم حسن التخطيط للطوارئ على الصعيد المحلي. واستطاعت المملكة المتحدة أن تقدم بعض المساعدات الفورية كما هبت أقاليم ودول مجاورة أخرى لتقديم المساعدة. لذا فإن المملكة المتحدة وجزر كايمان ممتنتان للغاية لجميع الدول التي قدمت مساعدة. ورغم كثرة ما تبقى من أشياء لم تنجز، فإنه يجري اتخاذ خطوات مشجعة لتمكين الإقليم من العودة إلى حياته الطبيعية. كما تكبدت جزر تركس وكايكوس أضرارا فادحة في جزء من الإقليم قبل ذلك بأسابيع قليلة.

٥٨ - وذكر ممثل المملكة المتحدة أنه تلبية لطلبات من بعض أقاليم ما وراء البحار للحصول على مساعدة اقتصادية وتجارية وإنمائية من المفوضية الأوروبية، تم تعيين أحد المسؤولين عن الاتصال بالمفوضية في العام الماضي بإدارة أقاليم ما وراء البحار التابعة لوزارة الخارجية والكومنولث. وهذا المسؤول لا يزال يعمل مع عدة أقاليم لتحديد المساعدة الإنمائية من المفوضية وتأمين الحصول عليها وفق قرار رابطة الاتحاد الأوروبي لبلدان وأقاليم ما وراء البحار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

٥٩ - وقال الممثل إن المملكة المتحدة لا تزال تتعاون بصورة غير رسمية مع لجنة الأربعة والعشرين الخاصة. وكان آخر نشاط لها عندما قام ممثل المملكة المتحدة بحضور ندوة عقدتها

اللجنة في بابوا غينيا الجديدة في أيار/مايو ٢٠٠٤ وقدم خلالها ورقة عن التطورات الدستورية في أقاليم المملكة المتحدة. وقال إنه لعل أكثر التطورات الأخيرة إيجابية هو اقتراح القيام بزيارة لبرمودا بهدف النظر في التحرك نحو شطب اسم برمودا من القائمة. واختتم كلمته قائلا إن الأمانة على اتصال مباشر مع برمودا للتحضير لهذه الزيارة.

باء – نظر الأمم المتحدة في الموضوع

٦٠ – في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، اتخذت الجمعية العامة القرارين ٥٩/١٣٤ ألف وباء بدون تصويت؛ وكرس الجزء الثالث من القرار ٥٩/١٤٣ باء لبرمودا بالتحديد.

الحواشي

(١) المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر منشورة، منها مواقع على الإنترنت.

(٢) *The Royal Gazette*, 12 October 2002

(٣) http://.www.ubp.bm/news/.

(٤) *Caribbean Net News*, 2 March 2004, http://www.caribbeannetnews.com.

(٥) *ECONOMIST INTELLIGENCE UNIT ViewsWire*, 19 May 2004, *"Bermuda finance: Government to seek debt refinancing"*, www.viewswire.com.

(٦) http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/bd.html.

(٧) http://www.iif.edu/academicresources/els/20040129els001.htm.

(٨) *The Royal Gazette*, 5 November, 13 January 2005, *ECONOMIST INTELLIGENCE UNIT viewswiew*, 16 November 2004, www.viewswire.com.

(٩) *Bermuda Sun*, 20 February 2004.

(١٠) http://www.eiu.com; www.bankofbermuda.com; *The Independent*, 29 October 2003; *South China Morning Post*, 3 November 2003; International Money Marketing, November 2003; *Financial Times*, 9 March 2004.

(١١) *Bermuda Sun*, 20 February 2004.

(١٢) *The Royal Gazette*, 5 July 2004.

(١٣) *World Travel and Tourism Council*, 2004.

(١٤) *BBC Monitoring Americas*, 25 January 2005.

(١٥) *ECONOMIST INTELLIGENCE UNIT ViewsWire*, 15 December 2004.

(١٦) *Travel & Tourism Economic Research, 2004*.

(١٧) *The Royal Gazette*, 22 December 2004.

(١٨) *The Royal Gazette*, 4 June, 26 October 2004.

(١٩) *Bermuda Sun*, 20 February 2004.

(٢٠) *The Royal Gazette*, 26 October 2004.

(٢١) *Bermuda Sun*, 20 February 2004, www.bermudasun.bm.

(٢٢) *Ministry of Education and Development*, 2004, *Initiatives 1998-2004*; *The Royal Gazette*, 31 May and 9 July 2004; *Financial Times*, 9 March 2004.

(٢٣) *BBC Monitoring Americas*, 30 November 2004.

(٢٤) *The Royal Gazette*, 26 April, 19 June, 5 November 2004.

(٢٥) *BBC Monitoring Americas*, 8 December 2004.

(٢٦) The Royal Gazette, 27 August, 11 October 2004 and 2 January 2005.

(٢٧) *The Royal Gazette*, 2 April, 1-3 June 2004; *BBC Monitoring Americas*, 17 March 2004.

(٢٨) http://www.plp.bm, 10 December 2004.

(٢٩) *Bermuda Sun*, 17 December 2004, *A Country Divided*.

(٣٠) *The Royal Gazette*, 3 March 2004; www.bbc.co.uk/caribbean/news, 22 December 2004.

(٣١) *The Royal Gazette*, , 24 and 27 September, , 1 October 2004.

(٣٢) *The Royal Gazette*, 9 July 2004.

(٣٣) *The Royal Gazette*, 26 October 2004.

(٣٤) *The Royal Gazette*, 6 July 2004.